المجالات والفرص المتاحة لتطبيق اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة

إعداد

دائرة البحوث الاقتصادية

اتحاد الغرف العربية

من قبل

الدكتورة سارة الجزار

عميدة كلية النقل الدولي واللوجستيات

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

2018

المحتويات

المقدمة..... 2

أولاً – اقتصاد المشاركة..... 3

أ– تعريف اقتصاد المشاركة..... 3

ب– اقتصاد المشاركة عالمياً..... 4

ج– اقتصاد المشاركة عربيا..... 7

ثانياً – الاقتصاد الدائري 11

أ– تعريف الاقتصاد الدائري.....11

ب– الاقتصاد الدائري عالميا.....14

ج– الاقتصاد الدائري عربياً.....15

ثالثاً – تحقيق التكامل بين اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري كأدوات لتحقيق التنمية المستدامة.....17

رابعاً – دور اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 بالدول العربية.....18

خامساً – تحديد أهم السياسات والآليات المقترحة لتوفير بيئة تشريعية وبنيوية واقتصادية لتفعيل اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري بالدول العربية 22

أ– الآليات المقترحة لتفعيل اقتصاد المشاركة.....22

ب– الآليات المقترحة لتفعيل الاقتصاد الدائري 24

المصادر.....27

المقدمة

يعد النظام الاقتصادي لأي مجتمع بمثابة الإطار العام من القواعد والمعايير التي تحدد كيفية وطريقة التعامل بين الاحتياجات البشرية والموارد الطبيعية والإمكانات التقنية والمعرفية داخل المجتمع من خلال خلق مزيج من العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم وتسير المجتمع. وبدراسة تطور النظم الاقتصادية عبر التاريخ نجد أن هناك تحولاً كبيراً في النظم الاقتصادية المختلفة من نظام الرق إلى الاقطاعية إلى الرأسمالية الصناعية، والذي بدوره يرجع إلى تغيير نمط الحياة وكيفية الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. ومع تزايد التحديات التي تواجهها المجتمعات من تغير المناخ وندرة الموارد والنمو السكاني العالمي المطرد، وفي ظل توجه عالمي لاعتماد مفاهيم الاستدامة بمفهومها الشامل، أولت العديد من الأنظمة الاقتصادية في الآونة الأخيرة الاهتمام الموجه بالموارد وكيفية الحفاظ عليها وتطبيق أسس الاستدامة، حيث تم طرح عدد من المبادرات من أجل الاهتمام بالبيئة والموارد والتحول لنماذج اقتصادية جديدة كحل لمجابهة التحديات التي يشهدها العالم. ومن أهم النظم الاقتصادية التي ظهرت مؤخرا لتتوافق مع تلك التوجهات كل من النظام الاقتصادي الدائري والنظام الاقتصادي التشاركي.

ويسمى كل من النظام الدائري والنظام التشاركي بالأنظمة الخضراء التي تعمل على تحسين حالة الرفاهية البشرية والقضاء على الفقر، وفي نفس الوقت الحد من المخاطر البيئية وتحقيق التنمية المستدامة. فعلى خلاف النظام الاقتصادي الخطي التقليدي والذي يبدأ باستخراج الموارد وتحويلها لسلع مصنعة ليتم توزيعها وبيعها في الأسواق بحيث تصل للمستخدم، الذي بدوره يقوم باستهلاكها حتى انتهاء فترة حياتها، وبذلك تتحول إلى نفايات يتم ضخها في البيئة مرة أخرى، مما يؤثر بالسلب على كفاءة النظام البيئي، فان نظام الاقتصاد الدائري يقوم على استخدام الموارد في نظام الحلقة المفرغة بحيث لا يتم انتاج أي نفايات او مخلفات في البيئة، وهو النموذج الأمثل الذي يحقق متطلبات النمو التي تسعى اليها الرأسمالية الصناعية ولكن مع تجنب الجانب السلبي على البيئة.

وعلى الجانب الآخر يعد النظام الاقتصادي التشاركي – أو ما يسمى باقتصاد المشاركة أو الاقتصاد التعاوني– البديل الآخر لنظام الرأسمالية الصناعية، وهو نظام يعتمد بالأساس على مبدأ مشاركة الأصول البشرية والمادية ليحد من الاستنزاف المتسارع للموارد، حيث بدأ التوجه لهذا

النظام مع بداية القرن الحادي والعشرين في ظل النمو السكاني المتضخم واستنزاف الموارد بصورة كبيرة ملحوظة مما يؤثر سلبا على النظام البيئي.

ولقد بدأت بالفعل عدد من الشركات والدول في تبني نهج اقتصادي جديد يقوم على مبدأ المشاركة والدائرية في الإنتاج والاستهلاك وفرص الدفع بالابتكار كمكون أساسي في سياسات الدول أو المنظمات والشركات حول العالم. وهذا يوضح أهمية مواكبة الدول العربية للتطور العالمي في ظل عالم محدود الموارد على مشارف الثورة الصناعية الرابعة، فضلاً عن أهمية تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة العربية.

وفي هذا الصدد، ستتناول الدراسة في الأجزاء التالية استعراضاً لاقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري من حيث المفهوم والخصائص والمزايا وأهم التجارب العالمية في هذا الشأن، سواء على مستوى الدول أو الشركات. كما ستستعرض الدراسة الفرق بين اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري وكيف يمكن دمج النموذجين معا. فعلى الرغم من أن كلاهما نماذج اقتصادية مستحدثة، إلا انهما ليسا مترادفين، وإن يكن بالإمكان أن يتكاملا معا لتحقيق درجة عالية من التكامل الاقتصادي بما يستهدف الاستغلال الامثل للموارد وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي ضوء تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 بالدول العربية ستستعرض الدراسة اهم المتطلبات التشريعية والبنيوية والاقتصادية اللازمة لتفعيل اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري بالدول العربية، مع القاء الضوء على دور الحكومات والقطاع الخاص العربي في هذا الشأن، حيث تستخلص الدراسة أهم السياسات والآليات المقترحة لتوفير بيئة اقتصادية وتشريعية وبنيوية لتفعيل اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري بالدول العربية، وذلك في ضوء التجارب الدولية الناجحة وما يتناسب منها مع الواقع العربي.

أولاً – اقتصاد المشاركة

أ– تعريف اقتصاد المشاركة

"الاقتصاد التشاركي هو نظام اجتماعيّ اقتصاديّ يقوم على مشاركة الموارد والأصول البشرية والمادّية بين الأفراد والمؤسّسات الخاصّة والعامّة، والمقصود في هذا النظام هو أن أي

خدمة تجارية تقوم على مبدأ مشاركة الأفراد أو المؤسسات للأصول التي تمتلكها، بحيث يقدم الأفراد أو المؤسسات أصحاب هذه الأصول خدمات مقابل أجر".

من إيجابيات هذا النظام خفض المبالغ اللازمة للاستثمار وترشيد استهلاك الموارد والحدّ من التلوّث، ومعالجة مشكلة توفير الموارد البشرية واستغلال الأصول غير المستغلة.

ومن أكثر تطبيقات الاقتصاد التشاركي نجاحا "منصات الاقتصاد التشاركي الالكترونية" والتي تقدم العديد من الخدمات مثل استئجار السيارات أو شراء السلع والخدمات والخبرات مباشرة بين الأفراد وغالباً بتكلفة مخفضة، كما أن العديد من هذه المنصات لديها نظام تصنيف ثنائي الاتجاه مصمم لمساعدة المستخدمين على معرفة الطرف الآخر في المعاملة للتمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة قبل التعامل مع بعضهم البعض.

على جانب العرض، قدم اقتصاد المشاركة للدول وسيلة لخلق فرص عمل إضافية للمواطنين أو مساعدة المغتربين على زيادة دخلهم. فبالنظر إلى الطبيعة المرنة لترتيبات العمل في الاقتصاد التشاركي، يمكن للمواطنين ولا سيما النساء والشباب العمل على أساس جزئي أو عن بعد بجانب الوظيفة ذات الدوام الكامل لكسب دخل إضافي حيث تسمح قوانين العمل بذلك، كما يمكن للاقتصاد التشاركي توفير سعة إضافية للنقل والسكن عند الحاجة. وفي سياق تطوير قطاع السياحة، يمكن أن يساعد هذا على استيعاب تدفق الزوار خلال العطلات أو الأحداث الكبرى مثل Expo 20 القادم في دبي وكأس العالم 2022 في قطر. وعلى الرغم من ذلك، فإن تفعيل نظام اقتصاد المشاركة من خلال المنصات الالكترونية أمر لا يزال صعب التنفيذ بالدول العربية، فمعاملات العصر الرقمي بالدول العربية بالكاد تتجاوز مرحلة الانطلاق، بالإضافة الى تحديات تتعلق باللوائح والثقة وسياسات العمل والثقافة.

ب- اقتصاد المشاركة عالمياً

أصبح اقتصاد المشاركة ينمو بشكل كبير ومتزايد في الآونة الأخيرة، حيث وصلت إجمالي العائدات العالمية من اقتصاد المشاركة 15 مليار دولار في عام 2014، وذلك وفقا للتقديرات الصادرة عن شركة "Pricewaterhouse Coopers"، ويتوقع ان تكون عوائد اقتسام السيارات والغرف والتمويل الجماعي والخدمات الشخصية والفيديوهات والصوت سوف تصل إلى 335 مليار دولار بحلول عام 2025، كما تُظهر الإحصائيات أن عدد مستخدمي اقتصاد المشاركة في الولايات

المتحدة وصل نحو 44. 8 مليون شخص بالغ في 2016 يستخدمون خدمات المشاركة الاقتصادية مثل "Airbnb" أو "Uber"، وتوقع المصدر أن يرتفع عدد المستخدمين إلى 86. 5 مليون بحلول عام 2021 كما يتضح في الشكل رقم (1).

شكل رقم (1)

عدد مستخدمي انشطة اقتصاد المشاركة بالولايات المتحدة الامريكية (2016 -2021) بالمليون

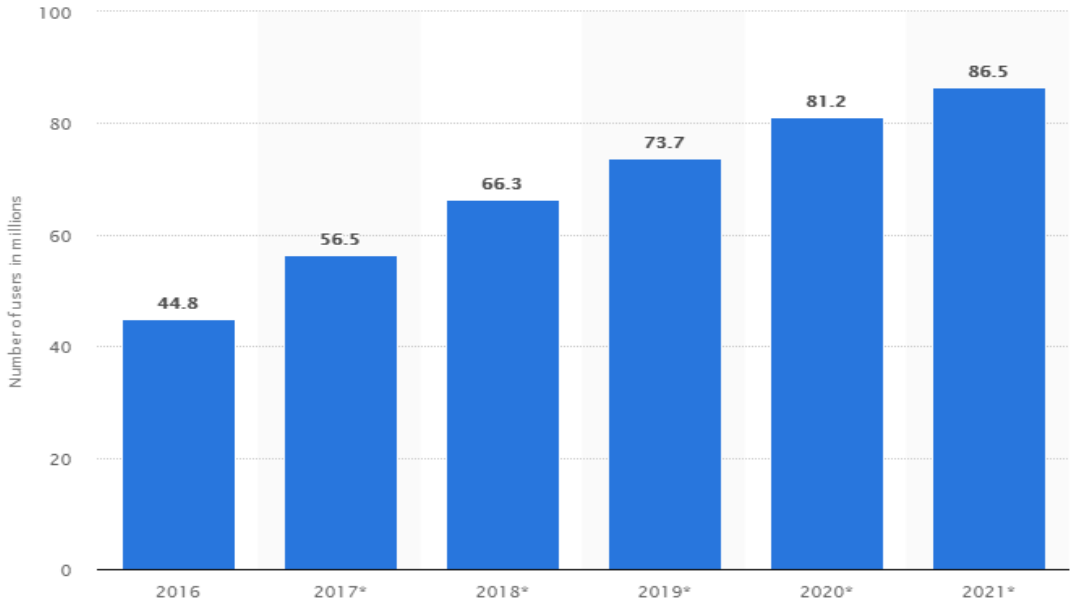

Source: https://www. statista. com/statistics/Number of sharing economy users in the U. S. 2016-2021

ويعتمد نجاح اقتصاد المشاركة بالدرجة الاولى على استعداد الناس وتقبلهم لفكرة المشاركة في الاصول والخدمات. فوفقاً لمسح أجرته شركة "Nielsen" لعام 2013، أظهرت نتائج الاستبيان كما يتضح بالشكل رقم (2) أن 68٪ من الذين تم اجراء الاستقصاء معهم بإفريقيا والشرق الأوسط مستعدين لتقاسم أو استئجار أصولهم الشخصية مقابل رسوم، وأن 71% من الذين تم اجراء الاستقصاء معهم على استعداد لاستئجار أصول الآخرين للاستفادة منها.

شكل رقم (2)

نسبة المستجيبين الذين لديهم استعداد لتقاسم الاصول والتفاعل مع اقتصاد المشاركة 2013

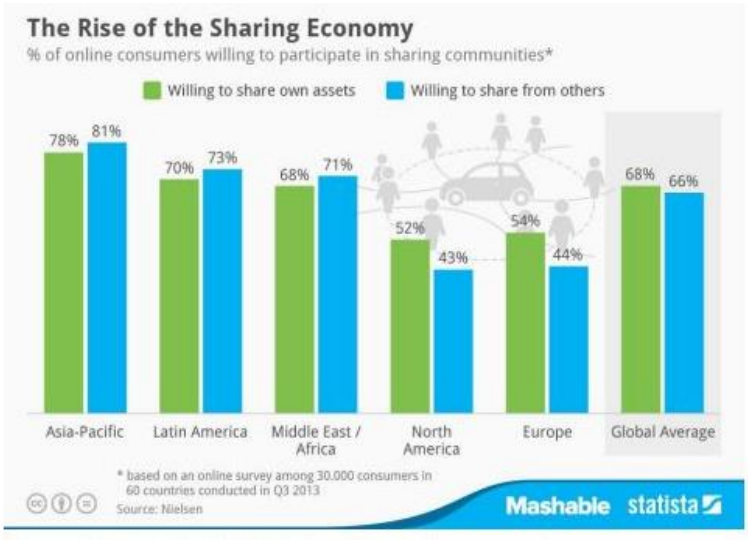

Source: https://www. statista. com/chart/2323/the-rise-of-the-sharing-economy/.

بعض التجارب العالمية لاقتصاد المشاركة

1- شركة Airbnb

هو موقع يتيح للأشخاص تأجير واستئجار أماكن سكن، حيث يحتوي الموقع على أكثر من 800 ألف إعلان لمساكن يمكن استئجارها موزعة على 33 ألف مدينة في 192 دولة. وتأسس الموقع في أغسطس 2008، ويقع مكتبه الرئيسي في سان فرانسيسكو بكاليفورنيا، حيث يقوم المضيف بإنشاء صفحة تعريفية خاصة به وصفحة تعريفية خاصة بالمكان الذي يؤجره تحتوي أيضا على توصيات من أشخاص آخرين ومراجعات من نزلاء المكان وتقييم للمكان، كما يكون بإمكان المضيف التواصل مع النزلاء عبر نظام مراسلة خاص، وفي مارس 2015 وصلت القيمة التقريبية للشركة لحوالي 20 مليار دولار أمريكي، كما وصلت الإيرادات في عام 2017 الى 31 مليار دولار.

2- Too Good To Go (أوروبا)

هو تطبيق تأسس في الدنمارك في نهاية عام 2015 من قبل مجموعة من الأصدقاء للحد من فضلات الطعام في المطاعم. ويربط النظام الأساسي الخاص بهذا التطبيق المتعاملين بالطعام

الذي قد يتم التخلص منه، حيث في نهاية كل يوم تضع المطاعم والمقاهي والمخابز عناصرها غير المباعة على هذا التطبيق بسعر مخفض، ويتم جمعها قبل ساعة من موعد الإغلاق. كما يوفر Too Good To Go الوجبات الجاهزة صديقة للبيئة إلى المطاعم المشاركة، ويستخدم هذا التطبيق بالفعل في ستة بلدان مختلفة. الأهم من ذلك أن تطبيق Too Good To Go ساعد على منع ما يقرب من 200 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كما قدم الآلاف من الوجبات التي كان سيتم التخلص منها بطريقة أخرى لمن هم في حاجة إليها.

3- Lendi (اسبانيا)

تم تصميم هذه الشركة لتفعيل اقتصاد المشاركة بين الجيران للتعاون ومشاركة الموارد فيما بينهم. ويعمل هذا التطبيق على توصيل السكان المحليين ببعضهم البعض حتى يمكنهم إقراض أو اقتراض أشياء لا يتم استخدامها كثيراً. وعلى سبيل المثال، بدلاً من شراء مجموعة أدوات جديدة يمكنك استخدام Lendi لمعرفة ما إذا كان بإمكانك اقتراضها من جارك، بالإضافة إلى ذلك تعمل Lendi أيضاً على تنظيم أنشطة جماعية مثل النزهات أو التحديات، مثل العيش لمدة شهر واحد دون استخدام النفايات البلاستيكية.

4- Collaborative Supermarket La Louve (فرنسا)

يقوم بإدارة وتشغيل هذا المتجر ما يقرب من 4000 عضواً، كما يمكن للعملاء التطوع للعمل بعض الوقت مقابل خصومات تصل الى 40%. وتعد المنتجات المباعة جميعها محلية الصنع، والبعض منها يكون يدوياً ويعد ذلك المتجر واحداً من أكثر المتاجر استقرارا ونجاحا.

ج- اقتصاد المشاركة عربيا

يتمتع المستهلكون في العالم العربي بقدر أكبر من التحكم والمرونة عند شراء المنتجات أو الخدمات مباشرة من مقدمي الخدمات المعتمدين وإجراء تلك المعاملات من خلال بوابات الانترنت الآمنة. كما يمكن للدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، أن تجني فوائد كبيرة من اقتصاد المشاركة وتتعامل مع احتياجات اجتماعية اقتصادية محددة إذا تمكنت من الاستفادة من آثاره الايجابية غير المحدودة.

1- تجربة مجلس التعاون الخليجي بشأن اقتصادات المشاركة

وفقا لمسح بشأن اقتصاديات المشاركة لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2016، فقد أنفق المستهلكون الخليجيون 10.7 مليار دولار أمريكي على برامج اقتصاد المشاركة في خمسة قطاعات رئيسية: الإقامة، والنقل، والخدمات المنزلية، والخدمات التجارية، والمالية. ومن المتوقع زيادة الإنفاق نتيجة التطور الملحوظ في سلوك المواطنين بشكل خاص لزيادة الطلب على المشاركة في الخدمات الاقتصادية.

أوضح الاستبيان أن اقتصاد المشاركة في دول مجلس التعاون الخليجي قد شهد نمواً في القطاعات المختلفة، على الرغم من ان حوالي ثلث الذين تم اجراء الاستقصاء معهم ما زالوا غير ملمين بمفهوم الاقتصاد التشاركي أو لم يستخدموه، وهو ما يمثل مجموعة كبيرة غير مستغلة من المستهلكين يمكن أن يساهم دخولها في نمو عوائد اقتصاد المشاركة. ومع ذلك يختلف الاستخدام عبر القطاعات والبلدان حسب نوع المستخدمين وسنهم وجنسيتهم. والشكل التالي (شكل رقم 3) يوضح منهجية المسح الذي أجري عن استراتيجية اقتصاد المشاركة لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2016.

شكل رقم (3)

منهجية مسح استرتيجية اقتصاد المشاركة لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2016

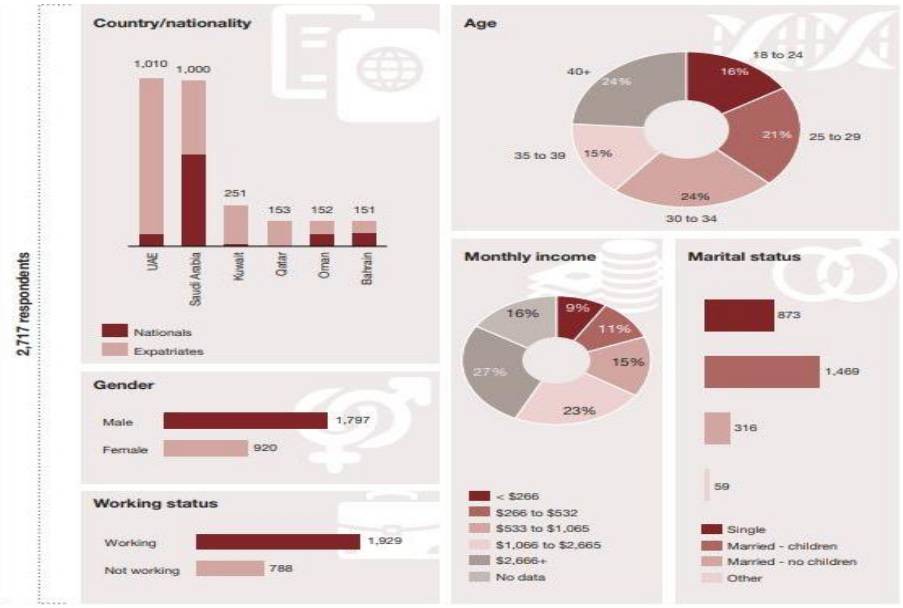

Source: Strategy& GCC 2016 sharing economy survey https://www.strategyand. pwc. com

وأوضحت نتائج المسح ان قطاع النقل يتمتع بأعلى معدل استخدام باقتصاد المشاركة، حيث استخدمه 28 في المائة من المستجيبين بانتظام، كما كان معدل الاستخدام لاقتصاد المشاركة في الإمارات أعلى معدل في جميع القطاعات – باستثناء النقل حيث كان على قدم المساواة مع قطر والمملكة العربية السعودية. ولقد ساهمت عوامل عديدة في هذا الاستخدام المرتفع بالإمارات، حيث أن 80 في المائة من البرامج الاقتصادية المشتركة محلية وتحظى بمستويات عالية من التقدم التكنولوجي، كما أدى وجود عدد كبير من المغتربين بالإمارات الى زيادة نسبة استخدام تطبيقات اقتصاد المشاركة لأن هؤلاء المغتربين أكثر إلماماً بمفهوم الاقتصاد التشاركي ويستخدمونه بشكل أكثر انتظاماً من المواطنين.

ومن ناحية الجنس كان للرجال أعلى معدلات استخدام للسكن والخدمات التجارية والتمويل، بينما تستخدم النساء الخدمات المنزلية والنقل في أغلب الأحيان. ومما لا يثير الدهشة أن الجيل الأصغر (من 18 إلى 29 سنة) سجل أعلى معدل استخدام، باعتباره أكبر مستهلك للتكنولوجيا كما هو موضح بالشكل رقم (4).

شكل رقم (4)

إنفاق اقتصاد المشاركة 2016 لدول الخليج في المجالات المختلفة

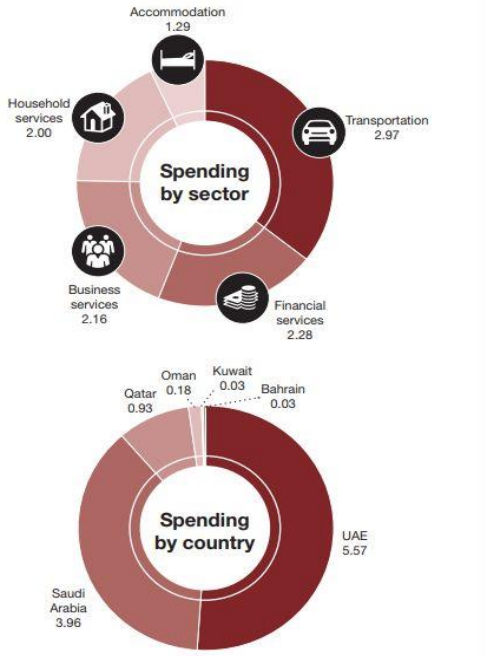

Data for end-2016.

Source: Strategy& GCC 2016 sharing economy survey

كما أفاد غالبية المشاركين في استطلاع استراتيجية اقتصاد المشاركة لعام 2016 لسكان دول مجلس التعاون الخليجي (المواطنون والمغتربون) أن انخفاض تكلفة الخدمات كان الفائدة الأساسية للاقتصاد التشاركي (انظر شكل رقم 5)، وتبع ذلك فوائد للمنتجين والمستهلكين وزيادة المرونة. وبالمقارنة فإن مستخدمي اقتصاد المشاركة في الولايات المتحدة الذين شاركوا في استطلاع أجرته شركة "برايس ووترهاوس كوبرز" عام 2015 قد أدرجوا المرونة المتطورة بين مقدمي الخدمات والمستهلكين باعتبارها الفائدة الأعلى (89% من المستجيبين)، يليها انخفاض الأسعار (86%) والراحة والكفاءة (83%).

ومن جانب آخر، فنجد ان سكان دول مجلس التعاون الخليجي لديهم اختلاف في الرأي بين المغتربين والمواطنين، حيث وجد الاستطلاع أن المغتربين كانوا أكثر انشغالاً وتفاعلا من المواطنين باقتصاد المشاركة. وأحد الأسباب هو أن المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي يتمتعون بمستويات عالية من الدخل ويمكنهم تحمل تكاليف توظيف مجموعة كبيرة من العمال المغتربين، ومع ذلك بدأ مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي في التعرف على مزايا اقتصاد المشاركة من حيث المرونة. وعلى سبيل المثال، كانت تسمح مشاركة منصات النقل الاقتصادي في السعودية للنساء اللواتي لا يستطعن القيادة بشكل قانوني حتى فترة قريبة بالتحرك بحرية أكبر.

شكل رقم (5)

فوائد اقتصاد المشاركة وفقا لمسح استراتيجية اقتصاد المشاركة لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2016

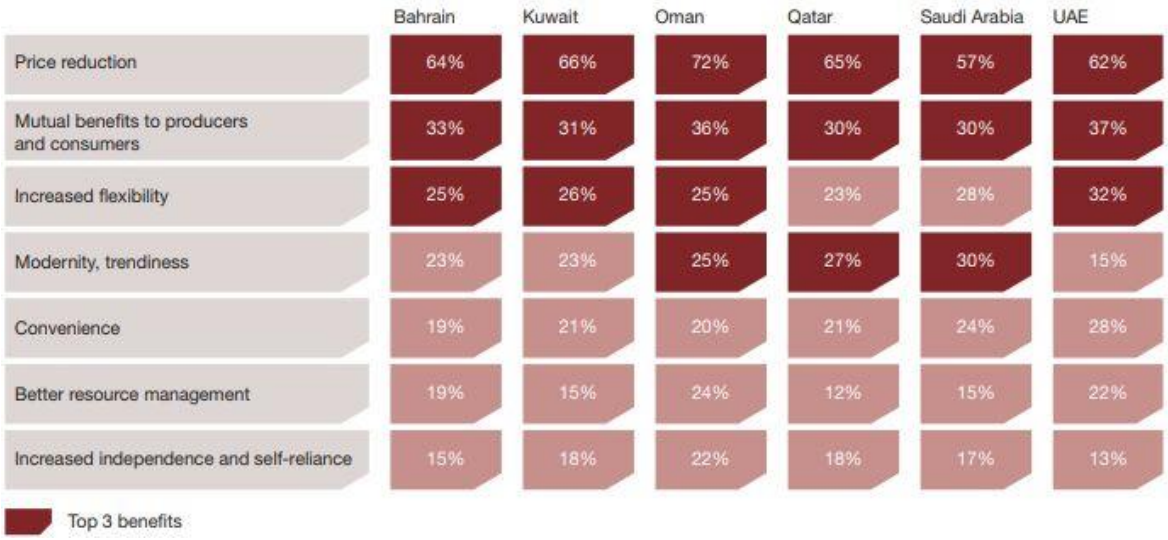

Source: Strategy& GCC 2016 sharing economy survey

https://www. strategyand. pwc. com

2- شركة كريم للنقل

كما أوضح الاستبيان، إن خدمات النقل سجلت أعلى استخدام في اقتصاد المشاركة للدول السابق ذكرها. ومن أشهر الأمثلة لاقتصاد المشاركة عربيا في مجال النقل شركة "كريم". تأسست الشركة في عام 2012، وبدأت كخدمة إقليمية خاصة لركوب السيارات في دبي، ووفقاً للموقع الخاص بالشركة، فإن "Careem" موجودة الآن في 47 مدينة عبر الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا ولديها 150000 سائق يخدمون حوالي ستة ملايين مستخدم نشط مسجل، والجدير بالذكر انه بحلول ديسمبر 2016 تلقت شركة "Careem" استثمارات بقيمة 421. 7 مليون دولار، كما قامت شركة كريم بتعزيز قدراتها من خلال عمليات الاستحواذ والشراكات، ففي عام 2015 استحوذت على "Enwani" التي لديها نظام خرائط غني بالبيانات، كما أضاف دمج هذا التطبيق إلى تطبيق Careem نظاماً خاصاً لتصنيف الخرائط يسهل التنقل عبر المدن وكذلك نقل الركاب، وفي الآونة الأخيرة شاركت شركة "Careem" مع "NEXT Future Transportation" (كاليفورنيا) لتقديم سيارات معيارية وكهربائية وعربات بدون سائق في المستقبل، كما أبرمت شراكة مع طيران الإمارات في برامج المسافر الدائم، مما يسمح لعملاء الخطوط الجوية لكسب الأميال عند استخدام خدمة الركوب.

ثانياً – الاقتصاد الدائري

أ- تعريف الاقتصاد الدائري

أدت الثورة الصناعية إلى تحديث أساليب الإنتاج بكفاءة وفاعلية من خلال تقديم العديد من الابتكارات في الزراعة والنقل والاتصالات وغيرها من المجالات نتج عنها تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة وتحسين في مستويات المعيشة، وعلى الرغم من التقدم المستمر في آليات التصنيع والإنتاج، ظل النموذج الرئيسي للتصنيع دون تغيير إلى حد كبير، حيث كان – ولا يزال – يتميز بالاستهلاك الخطي. فبعد أن تصبح السلع الاستهلاكية زائدة عن الحاجة تتحول إلى نفايات، مما يضع ضغطاً كبيراً على موارد العالم، الأمر الذي دفع العديد من الاقتصادات الغربية مؤخرا التوجه نحو الاقتصاد الدائري من خلال وضع خطوات متقدمة للتخلص من النفايات، بل وللاستفادة منها بتكاليف رخيصة وعائد كبير.

وفي عالم محدود الموارد، نجد أن هناك حاجة ماسة إلى تطوير نماذج اقتصادية جديدة، بمعنى أن النموذج الصناعي في استهلاك المنتج ثم التخلص منه، يعتبر نموذجاً اقتصادياً غير مستدام في ظل توجه عالمي لاعتماد مفاهيم الاستدامة بمفهومها الشامل، ويهدف الاقتصاد الدائري أو «المستدام» الى استخدام موارد أقل في عمليات التصنيع، وتغيير الممارسات السائدة في التخلص من المنتج من النفايات، بإعادة استخدامه مثل إعادة إصلاحه أو إعادة التصنيع أو إعادة التدوير للمنتج (بمعنى أن المنتجات ومكوناتها يمكن إصلاحها وإعادة تصنيعها ومن ثم استعادتها كمادة خام للبدء بعملية تصنيع أخرى).

وعليه، فإن الاقتصاد الدائري يعرف على أنه "اقتصاد حيوي يهدف إلى تغيير الطريقة التي نعيش بها من خلال اعتماد التطوير والابتكار في الصناعة والاستهلاك. ويوفر الاقتصاد الدائري العديد من الفرص لضمان الاستدامة والنمو على المدى الطويل. فالمفهوم يشمل تقليل النفايات عن طريق تقليل الاعتماد الشديد على واردات المواد الخام، وزيادة إنتاجية الموارد، وإيجاد اقتصاد أكثر تنافسية، والاستدامة في استخدام الموارد، والمزيد من فرص العمل، وتقليل التأثيرات البيئية".

وبالفعل بدأت شركات وعدد من الدول في تبني نهج أكثر دائرية في الإنتاج والاستهلاك وبفرص الدفع بالابتكار كمكون أساسي في سياسات الدول أو المنظمات والشركات حول العالم .

شكل رقم (6)

مفهوم الاقتصاد الدائري

والجدير بالذكر أن المفوضية الأوروبية قامت في عام 2014 بوضع إطار الرصد الخاص بالاقتصاد الدائري. ويهدف هذا الإطار إلى متابعة مدى تقدم الاقتصاد الدائري بطريقة تشمل أبعاده المختلفة في جميع مراحل دورة حياة الموارد والمنتجات والخدمات. وبالتالي، فإن إطار المراقبة لديه مجموعة من عشرة مؤشرات مجمعة في أربع مراحل وجوانب من الاقتصاد الدائري. الإنتاج والاستهلاك، إدارة النفايات، المواد الخام الثانوية، القدرة التنافسية والابتكار. يتبع هذا على نطاق واسع خطة عمل شاملة جميع أبعاد هذا الاقتصاد. وتقسم تلك المؤشرات الرئيسية إلى مؤشرات فرعية تتضمن: الاعتماد على مواد خام مصنعة محلياً، المحافظة على المعايير البيئية، نسبة النفايات إلى الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بالاستهلاك المحلي، نسبة نفايات الطعام، بالإضافة إلى مدى مساهمة الموارد المعاد تدويرها في الطلب على المواد الخام. كما تتضمن المؤشرات معدل التدوير الإجمالي للدولة، ومعدل الاستثمارات المضافة بعد إعادة التدوير، ومعدل التجارة بتلك المواد المعاد تدويرها، وأخيراً القيمة المضافة العائدة من تلك العملية. ويوضح الشكل رقم (7) تلك المؤشرات.

شكل رقم (7)

اطار مؤشرات الاقتصاد الدائري

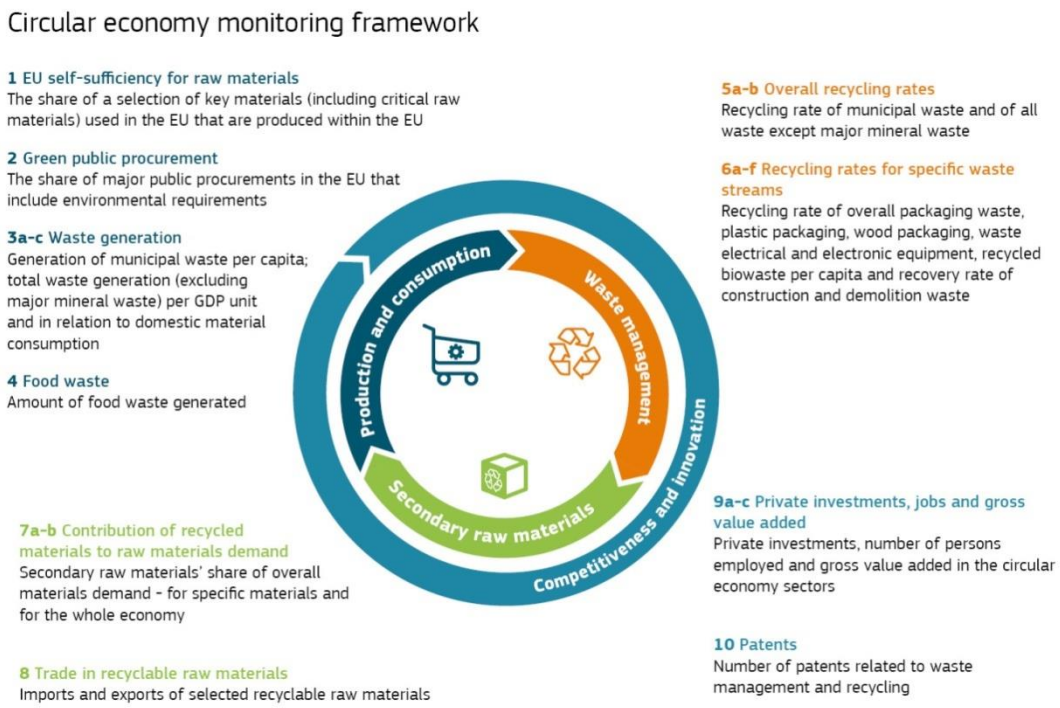

Source: http://ec. europa. eu/eurostat/web/circular-economy/indicators

ب- الاقتصاد الدائري عالميا

مع نمو عدد سكان العالم، وتزايد الطبقة الوسطى التي تطالب بالوصول إلى السلع المتطورة بشكل متزايد، فإن العبء الواقع على الموارد الطبيعية سيزداد أكثر فأكثر. فنجد أن الانتقال نحو "الاقتصاد الدائري" – الذي ينظر إلى السلع الاستهلاكية الزائدة كمدخلات بدلاً من النفايات – يوفر إمكانات عظيمة للمجتمعات لتخفيض انبعاثاتها البيئية. فبمجرد وصول المنتجات إلى نهاية عمرها الافتراضي، يمكن توليد قيمة جديدة من خلال إعادة استخدام الموارد القيّمة. حيث يتميز الاقتصاد الدائري بقدراته على الاستعادة والتجديد من خلال البنية والتصميم، كما أنه يزيل استخدام المواد الكيميائية السامة، ويهدف إلى القضاء على النفايات من خلال تصميم متفوق للمواد والمنتجات والأنظمة.

ومن أهم القطاعات التي يُتوقع أن يكون فيها الاقتصاد الدائري ذو منافع كبيرة كل من أنظمة ومواد التكنولوجيا الفائقة وصناعة السيارات والبناء، حيث تشير الحسابات الصادرة عن المنظمة الهولندية للأبحاث العلمية التطبيقية (TNO) إلى أن 'هولندا' سيمكنها التحول نحو نموذج دائري على المدى الطويل من توليد 7 مليار يورو من العائدات، أي ما يقرب من 1. 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي الهولندي. وبالإضافة إلى الفوائد المباشرة، هناك العديد من الآثار غير المباشرة الإيجابية مثل تصدير المعرفة، والقدرة على خلق اقتصاد دائري يعمل كقوة دافعة لعمليات التصنيع وإعادة التدوير في هولندا.

وعلى المستوى الأوروبي بالنسبة لوتيرة الانتقال نحو الاقتصاد الدائري، فتتراوح تقديرات وفورات التكلفة المادية بين 300–560 مليار يورو سنوياً. ويمكن لذلك النوع من الاقتصاد أن يخفف من آثار تقلبات الأسعار والخسائر الناجمة عن عدم توفر المواد الخام (غير المتوقعة). وبالمثل تقلل الممارسات الدائرية من العديد من العوامل الخارجية السلبية نتيجة لاستخدام أكثر كفاءة للموارد، مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والبصمة البيئية الثقيلة واستخدام الأراضي بشكل كبير. وعلاوة على ذلك يعزز الاقتصاد الدائري تطور الابتكار ويزيد من أمن إمدادات الموارد.

من أجل ذلك اعتمدت المفوضية الأوروبية حزمة من التوجهات الاقتصادية لتسريع التحول في القارة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الخطوة إلى تعزيز القدرة التنافسية العالمية لأوروبا، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوليد فرص عمل جديدة. فعلى سبيل المثال، نجد ان هولندا قد وضعت لنفسها أهدافاً بهذا المجال، وهي إعادة تدوير 65 في المائة من النفايات المحلية و75 في المائة

من نفايات التعبئة وكذلك تقليل مدافن النفايات إلى حد أقصى يبلغ 10 في المائة بحلول عام 2030. وتهدف هولندا إلى إعادة تدوير 50 في المائة من جميع النفايات بحلول عام 2022 مقارنة مع 23 في المائة في عام 2017، كما ستقوم الدولة بفرز وفصل 75 في المائة من النفايات في المصدر.

ومن التجارب العالمية في الاقتصاد الدائري تجربة اليابان، حيث انتقلت اليابان أيضا نحو اقتصاد دائري عالي الكفاءة بإعادة تدوير غالبية الأجهزة الإلكترونية والمنتجات الكهربائية واستعادة ما يصل إلى 89 في المائة من المواد التي تحتوي عليها.

ج- الاقتصاد الدائري عربياً

تضم الدول في المنطقة العربية أكثر من 5% من اجمالي عدد سكان العالم بحلول عام 2017، حيث ازداد إجمالي عدد سكان المنطقة من حوالي 100 مليون نسمة في عام 1950 إلى حوالي 359 مليون نسمة في عام 2017، ويعد معدل الزيادة هذا هو الأكبر بين جميع مناطق العالم، بزيادة بنحو 7.3 مرة، أي أكثر من أي منطقة أخرى في العالم. وتبلغ مساحة المنطقة حوالي 1.11 مليون كيلومتر مربع، كما يمكن وصف معظم البلدان بالمنطقة على أنها بلدان نامية، باستثناء السعودية والامارات اللتين تعتبران من الدول الصاعدة. وهذه الخلفية توضح النسبة الكبرى التي قد تشكلها النفايات الصادرة عن الدول العربية كنسبة من إجمالي النفايات العالمية. وقد كانت محاولات ادارة النفايات متواجدة بالمنطقة بشكل نسبي حتى وقت الربيع العربي، حيث كان قسم إدارة النفايات وتدفق المواد التابع لجامعة روستوك نشطاً في الدول العربية، الأمر الذي مكن الدول العربية من اكتساب الخبرة ذات الصلة بتدوير النفايات وتطوير أساليب الحل المناسبة، وفي بعض الحالات تنفيذها. وقد أثر الربيع العربي وتداعياته سلباً على العديد المشاريع، حيث أن بعض البلدان أصبح لديها مشاكل أكبر من مجرد إدارة النفايات في الوقت الحاضر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأمر يحمل في طياته حاجة ملحة لبذل الجهود المتزايدة في المجال البيئي في المستقبل. وفي هذا الصدد، قدمت مؤخرا بعض الدول العربية مقترحات جدية وآليات عمل بشأن إدارة النفايات، وبدأت العديد من الدول العربية في تنفيذ عمليات تجميع النفايات الطبية وتخصيص المكبات الصحية وفرزها وتحويلها إلى سماد وترميدها، في حين لا تزال عمليات إعادة التدوير وإعادة الاستخدام واستعادة الموارد في المراحل الأولى لكثير من البلدان العربية.

فنجد في مصر – والتي يعد هذا المفهوم حديثاً نسبياً بالنسبة لها – ان نسبة النفايات التي يتم معالجتها في محطات معالجة النفايات هي نسبة ضئيلة جداً من إجمالي حجم النفايات، كما ان معظمها لم يثبت موثوقيته في الممارسة، الأمر الذي يشير الى حاجة ملحة للمفاهيم التقنية والتنظيمية المستهدفة بالدولة. وفي هذا الإطار تدعم مؤسسات الحكومة الألمانية مصر في إنشاء الإدارة المستدامة للنفايات من خلال عدد من الإجراءات تتلخص في: إنشاء سلطة النفايات وإدخال جمع النفايات المفصولة وتصميم وبناء وتشغيل العديد من المشاريع التجريبية للمعالجة من النفايات البلدية المختلطة واستخدام الوقود المستخرج من الملفات من النفايات لصناعة الاسمنت.

وعلى جانب اخر، تنتج السعودية 12 مليون طن من النفايات سنوياً من 170 مدينة وقرية في المملكة، ويمثل الإنتاج اليومي للمدن الكبيرة في المملكة من الرياض وجدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة والدمام حوالي نصف إنتاج النفايات في المملكة العربية السعودية، ولا يوجد حتى الآن لدى المملكة العربية السعودية برامج لفرز النفايات وإعادة تدويرها أو التخلص من النفايات باستخدام طرق آمنة، فبشكل عام تذهب النفايات إلى مواقع طمر النفايات في البلدية. إلاّ أن هناك بعض المبادرات الفردية (غير الرسمية للاستفادة من مكونات النفايات التي يتم استخدامها في إعادة التدوير خاصة البلاستيك والورق والكرتون والصلب والألمنيوم، ولكن هذا لا يشمل العمل الرسمي، فمدافن النفايات هي الطريقة الرئيسية والخيار الحالي للتخلص من النفايات، حيث تم بناء مدافن للنفايات في معظم المدن ويتم ترسيب حوالي 95 في المئة من النفايات المتولدة دون الفرز أو العلاج.

وعلى صعيد آخر، رغم ان مصطلح الاقتصاد الدائري جديد نسبيا للدول العربية ويكاد يكون مندثراً في بعض الدول الاقل نمواً، إلا اننا نجد نماذج عربية حققت تقدماً ملحوظاً في هذا المجال. فنجد في الإمارات حيث ينتج المقيم في المتوسط 1. 8 إلى 2. 4 كيلوجرام من النفايات يومياً ويتم التخلص من 66 في المائة من مجموع النفايات المتولدة في مدافن النفايات، وتمثل نفايات الطعام في دبي وحدها 55 في المائة من جميع النفايات المتولدة في الإمارات. ووفقاً لتقرير صادر عن مؤتمر النفايات الصديقة للبيئة لعام 2015، من المرجح أن يتم توليد حوالي 29 مليون طن من القمامة في الإمارات بحلول عام 2020. وللقضاء على هذا النمط المدمر، كانت الإمارات صارمة في المضي قدماً في هدف "عدم وجود نفايات"، حيث تهدف الإمارات إلى تحويل 75 بالمائة من النفايات من مواقع دفن النفايات عن طريق إعادة استخدامها وإعادة تدويرها بحلول عام 2021، كما تعزز سلطات دبي ممارسة إعادة الاستخدام وإعادة التدوير.

ومثل هذا التغيير السلوكي يسود أيضاً في بعض أجزاء الخليج، حيث التأثير السلبي للاقتصاد الخطي ينعكس على الوضع البيئي في المنطقة. فعلى سبيل المثال، تسعى عُمان إلى إنشاء 13 مدفن نفايات مصممة هندسياً و36 محطة تحويل نفايات على مستوى البلاد لضمان الاستدامة البيئية.

مما سبق يتضح ان الوعي البيئي المتنامي في المنطقة يعني أن حماية البيئة مدرجة في جدول الأعمال السياسي ونجد أنه في جميع الدول العربية تقريباً لا تزال تطورات كل من الاقتصاد التشاركي والدائري في مرحلتها الأولية. وعلى سبيل المثال، فقد اعترفت معظم الحكومات في الدول العربية بمشاكل إدارة النفايات، غير أن الوضع يتسم بعدم وجود معايير وقواعد قانونية واضحة وهياكل تنظيمية فعالة، حيث لا يمكن مراقبة ممارسات إدارة النفايات والإشراف عليها بسبب المعايير القانونية غير الواضحة في كثير من الأحيان، لأن معظم الدول العربية لم تضع بعد التشريعات المناسبة حول النفايات والاستراتيجيات طويلة الأجل بشأنها. كما تعاني إدارة النفايات في المنطقة أيضاً من العديد من المشاكل، أهمها: مركزية السلطة على المستوى الوطني، عدم وجود آليات فعالة لاسترداد التكاليف، عجز في اعداد الموظفين المدربين، عدم المساواة في الخدمات بين المناطق الريفية والحضرية، وعدم وجود قاعدة بيانات موثوقة. يضاف الى ذلك الوضع السياسي غير المستقر في المنطقة العربية والذي أسهم في تأخير تطوير هياكل إدارة النفايات.

ثالثاً – تحقيق التكامل بين اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري كأدوات لتحقيق التنمية المستدامة

لا يعتبر الاقتصاد الدائري واقتصاد المشاركة مترادفين، ولكن يمكن أن يكونا متصلين بشكل يتعامل مع المشكلة الاقتصادية بشقيها وهما زيادة أنماط الاستهلاك وندرة الموارد المتاحة. ويصف اقتصاد المشاركة كيف أن القوة التوزيعية من خلال التقنيات الحديثة (مثل التسوق عبر الانترنت) تساعد على استئجار وبيع الأصول والقدرات التي كانت في السابق غير قابلة للتسويق، وبالتالي استخدام الموارد غير المستغلة كما يقلل بدوره أنماط الاستهلاك ويحافظ عليها في معدلات شبه ثابتة. ويعد ذلك حلاً للتقليل من الشق الأول للمشكلة الاقتصادية التي يعاني منها العالم أجمع وهي زيادة أنماط الاستهلاك، وفي الوقت نفسه فإن الاقتصاد الدائري يسعى للحفاظ على جميع الموارد داخل نظام الحلقة المغلقة بحيث لا يتم فقدان أي شيء كنفايات، حيث يتم تحويل المواد

من شكل إلى آخر، ثم يتم تقسيمها وإعادة استخدامها مراراً وتكراراً في علميات تصنيع إضافية بطريقة لا تؤدي إلى تدهور المواد. وهذا بدوره يقلل من حدة الشق الثاني من المشكلة الاقتصادية، وهو ندرة الموارد المتاحة وخاصة الموارد غير المتجددة مثل الوقود.

وبالتالي نجد أن الاقتصاد الدائري واقتصاد المشاركة مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بإتاحة الموارد واستخدامها استخداماً أمثلاً وتوفيراً بشكل متجدد مع المحافظة على أنماط استهلاك رشيدة، وهو ما يصب بدوره في الحد من المشكلة الاقتصادية بشقيها، والتي تعد تحدياً لكافة شعوب العالم.

رابعاً – دور اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 بالدول العربية

يعد كل من الاقتصاد الدائري والاقتصاد التشاركي أحد أدوات الاقتصاد الأخضر الشامل. ويركز مفهوم الاقتصاد الأخضر الشامل بشكل كبير على تحقيق التقدم المستدام في أحوال المواطنين والنهوض نحو اقتصاد الكفاءة. وبالقيام بذلك فإنه يركِّز على تخفيف حدة الفقر وعلى النمو المنصِف عند تنفيذ السياسات ونقل الاستثمارات العامة والخاصة نحو القطاعات الخضراء في الاقتصاد وخلق وظائف لائقة ومستدامة.

وفي أبسط نموذج للتعبير، يُعتَبر الاقتصاد الدائري اقتصاداً منخفض الكربون أي أنه ذو كفاءة ونظيف من حيث الإنتاج، لكنه أيضاً شامل من حيث الاستهلاك والنتائج، بالإضافة الى الاقتصاد التشاركي الذي يعتمد على المشاركة والتداولية وهو ينصبّ على توسيع الخيارات والاختيارات فيما يتعلّق بالاقتصادات الوطنية، باستخدام سياسات حمائية مالية واجتماعية هادفة ومناسبة، وتدعمه مؤسسات قوية موجَّهة بشكل محدّد نحو الحفاظ على الموارد وتطويرها واستخدامها استخداماً كفوءاً. ويدعم هذا النوع من الاقتصاد المساواة في الحقوق، وخصوصاً الفئات الفقيرة الضعيفة، وتعد أهدافه موجَّهة للموارد الاقتصادية، والخدمات الأساسية، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصِغر، على النحو المعبَّر عنه في الهدف الأول للتنمية المستدامة، وبشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

وتتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة لإعادة صياغة السياسة الاقتصادية بشأن العناصر الرئيسية للاستدامة وتحقيق الأهداف، ويعتبر تحقيق الأهداف شيئاً رئيسياً لخطة عام 2030 التي

تبنتها القمة العربية التي عقدت بموريتانيا عام 2016. ويتضمن جدول أعمال الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة 17 هدفاً لمعالجة التحديات الاجتماعية والبيئية الأكثر إلحاحاً كما هو موضح بالشكل رقم (8) – حيث يعد دور الاقتصاد التشاركي والدائري ذات أهمية كبيرة لتحقيق الهدف 8 بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام والهدف 12 بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وذلك عن طريق قدرتهما على حفظ وتكوين رأس المال والثروة العامة والابتكار التكنولوجي وخلق الوظائف، مما يسهم في نمو اقتصادي مستدام شامل، وعمالة كاملة ومُنتِجة وعمل لائق للجميع (الهدف 8). ويمكن لهذه الاقتصادات أن تساعد على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، مصحوبا باستكمال أنشطة بناء القدرات في إطار خطة السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة المدعومة بمجموعة من السياسات والتدابير. كما ان تحقيق الهدف 12 أو حتى السعي إلى تحقيقه لن يتطلب سوى إصلاح شامل لأنماط الإنتاج والاستهلاك الخطية وإعادة تدوير واستخدام النفايات التي يتبناها النظام الدائري كنظام تصالحي أو تجديدي تصمم وتسوق فيه جميع المنتجات عن طريق إعادة الاستخدام وإعادة التدوير.

شكل رقم (8)

اهداف التنمية المستدامة

Source: https://sustainabledevelopment. un. org/?menu=1300

بالإضافة إلى الفوائد البيئية للنماذج الدائرية – مثل الانخفاض الكبير في استخدام المواد، فإن التقليل في نفايات المواد سيساهم في التقليل من مشكلة الندرة التي تعاني منها جميع

الاقتصادات، حيث يتم تصميم المنتجات لتدوم، ويستفاد من منتجات التصنيع الثانوية والمواد الزائدة التي كانت تعتبر في الماضي نفايات.

وفي عام 2014، أصدرت مؤسسة إلين ماك آرثر والمنتدى الاقتصادي العالمي تقريرا يفيد بأنه يمكن توليد ما يزيد عن 1 تريليون دولار أمريكي سنوياً للاقتصاد العالمي بحلول عام 2025 و100.00 وظيفة جديدة في السنوات الخمس القادمة إذا ركزت الشركات على بناء سلاسل إمدادات دائرية لزيادة معدل إعادة التدوير وإعادة الاستخدام وإعادة التصنيع. وتشير الأبحاث التي أجرتها المؤسسة مؤخراً للمفوضية الأوروبية إلى أن أوروبا يمكن أن تخلق فائدة صافية قدرها 8.1 تريليون يورو بحلول عام 2030، أو ما يزيد على 9.0 تريليون يورو عن مسار التطوير الخطي الحالي، ناهيك عن الفوائد الاجتماعية الكبيرة.

بالرغم من أن بعض البلدان تسير بشكل استباقي في هذا الاتجاه، إلاّ أن الحكومات عادة لا تكون الأكثر مبادرة من الكيانات الخاصة، لذا فالأمر متروك للمؤسسات التجارية الخاصة لدفع التحول الضروري إلى الإنتاج والاستهلاك المستدام. وهذا ما يحدث بالفعل من خلال الفعاليات العالمية لمنظومة العلامات التجارية المستدامة، حسبما موضح في ما يلي:

- في عام 2013، أصبحت "Philips" شريكاً استراتيجياً لمؤسسة "Ellen MacArthur"، وأطلقت خطة مشروع الاقتصاد الدائري لمدة عامين، من أجل العمل على تطوير أنشطة إعادة التدوير في مجال أعمال الإضاءة وأنماط الحياة الاستهلاكية.
- في عام 2014، أصبحت "DELL" أول شركة مصنعة للالكترونيات تستخدم المواد البلاستيكية المعاد تدويرها والمغلقة من قبل "UL" في أجهزة الكمبيوتر الخاصة بها. ومن خلال إعادة استخدام البلاستيك المتداول بالفعل، تعمل شركة "Dell" على تقليل النفايات الإلكترونية، وتوفير الموارد، والحد من انبعاثات الكربون بنسبة 11% مقارنة بالبلاستيك الخام، بالإضافة إلى توفير المال من خلال هذه العمليات.
- في وقت لاحق من ذلك العام، أطلق "وول مارت" – إلى جانب الأعضاء المؤسسين "Coca-Cola"، و"Colgate-Palmolive"، و"Johnson & Johnson"، و"Keurig Green Mountain"، و"Pepsico"، و"Procter & Gamble"، و"Unileverط، و"Goldman Sachs" – صندوق الحلقة المغلقة لمدة خمس سنوات، برأسمال 100 مليون دولار للاستثمار في تطوير البنية التحتية لإعادة التدوير في المدن في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

- في أبريل 2014، أعلنت شركة "upcycler" لصناعة النسيج شراكة مع عمالقة الأزياء "إتش آند إم" و"كيرينغ" لاختبار مدى صلاحية تكنولوجيا إعادة تدوير المواد الكيميائية من المنسوجات إلى النسيج التي يمكنها فصل واستخراج البوليستر والقطن من المنسوجات المستخدمة في نهاية الاستخدام، وبمجرد فصلها يمكن نسج البوليستر "المستعاد" إلى نسيج جديد، مما يخلق نموذجا مستديما للمنسوجات.
- أعلنت شركة "فورد" وشركة الألمنيوم "Novelis" في شهر مايو 2015 أنها قامت ببناء بنية تحتية تضمن وجود حلقة مغلقة فعلاً لألمنيوم السيارات لشاحنة فورد الجديدة من طراز "F-150". ومن فوائد ذلك أن الألمنيوم المعاد تدويره يتطلب طاقة أقل بنسبة 95 بالمائة لإنتاج وتوليد نسبة أقل من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 95 بالمائة، كما توفر شركة "Novelis" مزيداً من الأمان لسلسلة التوريد من خلال توريد منتظم لذلك النوع من الشاحنات لإعادة تدويرها مرة أخرى في السوق.
- هذا بالإضافة إلى بعض النماذج الأخرى، فعلى سبيل المثال: العلامة التجارية السويدية "Nudie Jeans" تقوم بإصلاح الجينز البالي والممزق مجاناً. وتقوم شركة " Mud Jeans" الهولندية بتأجيرها – بدلاً من بيعها – وتعيد تدوير جميع الملابس في نهاية عمرها إلى ملابس جديدة، وكذلك الحال في شركة "Timbuk 2" لتصنيع الحقائب التي مقرها سان فرانسيسكو، والتي تتيح للمشترين الذين يريدون التخلص من حقيبتهم البالية أو التي لم يعودوا يرغبون بها إمكانية تسليمها لأحد متاجر الشركة ليعاد تدويرها واستخدام موادها الخام مرة أخرى، على أن يحصل العميل على قسيمة حسم بنسبة 30% على مشترياته التالية من منتجات الشركة.

والأمر يتطلب جهوداً أكثر لتحقيق التغيير الشامل الجذري اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويجب التغلب على العديد من التحديات. ولكن مع استمرار ظهور الحلول وانتشار نماذج الأعمال الاقتصادية الدائرية، فإنها لا ريب ستؤثر على المستهلكين ليكونوا أكثر وعياً باستهلاكهم. الأمر الذي سيدفع بدوره المزيد من الشركات إلى تبني مثل تلك المبادئ الدائرية، ومن ثم التحول الشامل الكامل المطلوب لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

خامساً – تحديد أهم السياسات والآليات المقترحة لتوفير بيئة تشريعية وبنيوية واقتصادية لتفعيل اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري بالدول العربية

أ- الآليات المقترحة لتفعيل اقتصاد المشاركة

لتحقيق أقصى استفادة من اقتصاد المشاركة، تحتاج كل الدول العربية الى إنشاء إطار شامل يأخذ في اعتباره خصائص سوق كل دولة لتعزيز الفوائد الاقتصادية مثل خلق الوظائف والابتكار، مع تقليل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستهلكون. ويشتمل هذا الإطار على أربعة محاور رئيسية على النحو التالي:

1. نموذج حوكمة للإشراف على أنشطة تلك الاقتصادات المشاركة في قطاعاتها المختلفة ومعالجة اي مشاكل ناجمة عن تلك الانشطة لتعزيز ثقة المستهلكين، بدأ من توافر كافة المعلومات، مروراً بتطابق المنتج او الخدمة، حتى طرق الدفع الذكية.
2. تحقيق التطابق في اللوائح القانونية بين الاسواق المتشاركة مع وضع أطر لتحديد المسؤولية القانونية وحماية المستهلك.
3. أن تتضمن سياسات العمل الحديثة مفهوم "العمالة لبعض الوقت" سواء للمواطنين أو الوافدين للمشاركة في اقتصاد المشاركة.
4. أن تكون سياسات الضرائب المتعلقة بتلك الأنشطة واضحة ومعلنة من خلال الجهات المعنية.

ويتطلب تحقيق هذه الركائز الاربع تفعيل عدد من الممارسات على النحو التالي:

1- توفير البيئة الحكومية لدعم اقتصاد المشاركة

إن بيئة السياسات اللازمة لدعم اقتصاد المشاركة لا تزال مجهولة نسبياً بالدول العربية، إلاّ أن هناك أمثلة بارزة وناجحة عالمياً للحكومات التي تشجع اقتصاد المشاركة، والتي من الممكن للدول العربية أن تحذو حذوها للوصول لأعلى المؤشرات لإحراز نتائج مرضية لذلك النوع من الاقتصاد. ومن الأمثلة البارزة على التطور في هذا المجال مدينة سيول في كوريا الجنوبية، التي

شهدت عام 2012 إعلان حكومة المدينة أنها ستصبح مدينة مشاركة وتنفذ "قانون ترويج المشاركة". وقد عملت حكومة المدينة على اتباع الإجراءات التالية:

1. وضع مجموعة من المعايير من قبل الحكومة للشركات لتلقي تصنيف "المشاركة في الأعمال التجارية" على رأسها الالتزام بحل المشاكل الحضرية، بما في ذلك: ازدحام حركة المرور، والتلوث البيئي، والحد من النفقات المنزلية من خلال تقاسم السلع. ومن ثم تصبح مؤهلة للحصول على الدعم الحكومي، وحتى الآن تلقت أكثر من 77 شركة في المدينة هذه التسمية. هذا بالإضافة الى تقديم حوافز لأصحاب المشاريع لبدء الأعمال التجارية التشاركية، بما في ذلك الجوائز والمسابقات.
2. سعت حكومة سيول على تحديد وحل الحواجز التي تحول دون مشاركة الشركات، خاصة الحواجز التي تتعلق بالنقل، والضرائب، والتأمين، والبنية التحتية.
3. أقامت الحكومة مسابقات ومؤتمرات وخدمات أخرى لدعم المشاركة في الأعمال الاقتصادية.
4. أتاحت المدينة مبانيها والممتلكات والأصول العامة، بحيث يمكن للجمهور العام استئجار المساحات مثل قاعات الاجتماعات.

2- وضع إطار من اللوائح القانونية والتشريعات أكثر مرونة

لتحقيق الاستدامة لاقتصاد المشاركة، فإن الأمر يتطلب وضع لوائح وتشريعات لدعم مثل هذه الأنظمة التشاركية وتحفيرها على الإنتاج والاستمرار. فلقد واجهت الشركات الاقتصادية المشاركة في العديد من البلدان المتقدمة معارضة كبيرة، الأمر الذي تطلب من صانعي السياسات الاستجابة السريعة في بعض الحالات، مما نتج عنه حظراً تاماً (على سبيل المثال "أوبر" في العديد من الدول العربية)، أو ضوابط متشددة للغاية، وعلى الرغم من تطوير أنظمة أكثر تكيفاً في الآونة الأخيرة، إلاّ أن هناك مخاوف من أن تنظيم اقتصاد المشاركة قد يخلق حاجزاً أمام دخول الأعمال المحتملة. ولهذا السبب، يقترح الاقتصاديون في الغالب انتهاج إطار تنظيمي أكثر مرونة للأعمال ذات الطابع الاقتصادي التشاركي، بحيث يمكن أن يوفر بعض البنية التشريعية الضابطة، بينما يسمح للشركات بالبدء في النمو. على سبيل المثال، لا تخضع خدمة وجبات الطعام المطبوخة في المنزل لنفس اللوائح مثل المطعم، ولكن هناك بعض متطلبات الصحة والسلامة.

3- وضع اطار لمبادئ السياسة العامة لدعم وتنظيم الاقتصاد التشاركي

تعد مبادئ السياسة العامة لتنظيم اقتصاد المشاركة بمثابة توجيهات عامة لاقتسام الاقتصاد في المجتمع بغض النظر عن درجة التقدم الاقتصادي، فهي ليست قاصرة على البلدان ذات الدخل المنخفض أو البلدان النامية، وتتمثل في:

- توفير بيئة مشجعة للشركات التي تنتهج نظام اقتصاد المشاركة وتقليل عدم اليقين بشأن التنظيم.
- مراجعة أهداف السياسة على نطاق أوسع واعتماد النظام التنظيمي الأوسع نطاقاً.
- وضع لوائح مرنة يمكن أن تستوعب التغير التكنولوجي وتركز على النتائج بدلاً من وصف الأنشطة.
- وضع سياسات تنظر أيضا في تحسين الأهداف الاجتماعية والبيئية وتنظر أيضاً في الآثار على الموظفين المشاركين.
- تسخير البيانات التي تولدها مشاركة الأعمال التجارية للمساعدة في الحوكمة.
- النظر في إمكانات التنظيم الذاتي، على سبيل المثال يمكن لمنصات العمل تحديد مستويات الحد الأدنى للأجور.
- النظر في منظور المستخدمين النهائيين والتشاور مع أصحاب المصلحة للحصول على مدخلات في اللوائح، فعلى سبيل المثال استخدمت برشلونة نهجاً تشاورياً يعتمد على جمع الحشود للتنظيم.

مما سبق يتضح أن نجاح اقتصاد المشاركة في أي مجتمع يتطلب بيئة تشريعية وحكومية وسياسية لتمكين اقتصاديات المشاركة من ضمان الدمج وإمكانية الوصول وحماية المشاركين. بينما يمكن تنظيم بعض جوانب اقتصاد المشاركة، مثل الجودة والسلامة من خلال المنصات نفسها، فمن المرجح أن تحتاج الأهداف الاجتماعية والبيئية إلى تدخل خارجي وحوافز مناسبة.

ب- الآليات المقترحة لتفعيل الاقتصاد الدائري

تعد مبادرات البنك الدولي في مجال الاقتصاد الدائري من أكثر التجارب نجاحاً والتي يمكن للكثير من الدول أن تحذو حذوها لإنجاح تجربة الاقتصاد الدائري. ويقدم البنك الدولي مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات لتمويل وادارة مشاريع إدارة النفايات الصلبة، بما في ذلك القروض التقليدية والتمويل القائم على النتائج وتمويل سياسات التنمية والاستشارات الفنية. وتتناول مشاريع

إدارة النفايات التي يمولها البنك الدولي دورة حياة النفايات بأكملها – من جمع ونقل، وأخيراً المعالجة والتخلص.

وتشتمل السياسات والأهداف التي توجه مشاريع واستثمارات إدارة النفايات الصلبة في البنك الدولي ما يلي:

- خلق المعرفة: يساعد البنك الدولي الحكومات على التخطيط واستكشاف الحلول الملائمة محلياً من خلال الخبرة الفنية والبيانات والتحليلات.
- توفير البنية التحتية: عن طريق توفير البنك الدولي لاستثمارات رأسمالية لبناء أو ترقية مرافق فرز النفايات ومعالجتها (مثل توفير: مقالب قريبة، بناء أو تجديد مدافن القمامة، وتوفير الصناديق، ومركبات القمامة، والشاحنات، ومحطات النقل).
- إعادة هيكلة النظم التشريعية والمؤسسات القانونية: عن طريق تقديم الدعم بشأن التدابير السياسية السليمة وللمؤسسات المنسقة لقطاع إدارة النفايات البلدية.
- ضمان الاستدامة المالية: وذلك من خلال تطوير هيكلة الرسوم والتخطيط على المدى الطويل ومساعدة الحكومات على تحسين احتواء تكاليف النفايات.
- إشراك المواطنين: تغيير السلوك والمشاركة العامة هو المفتاح لنظام النفايات الوظيفية. ويدعم البنك الدولي تصميم الحوافز وأنظمة التوعية لتحفيز تقليل النفايات، والفرز في المصدر وإعادة الاستخدام.

وتشتمل هذه السياسات في طياتها على تحقيق عدد من الاهداف:

- الإدماج الاجتماعي: يعتمد استرداد الموارد في معظم البلدان النامية اعتماداً كبيراً على العمال غير الرسميين الذين يقومون بجمع 15٪ – 20٪ من النفايات المتولدة وفرزها وإعادة تدويرها.
- تعالج المشاريع سبل عيش منتقي النفايات من خلال استراتيجيات مثل الاندماج في النظام الرسمي، بالإضافة إلى توفير ظروف عمل آمنة، وشبكات الآمان الاجتماعي، والقيود المفروضة على عمالة الأطفال، والتعليم.
- التعامل مع تغير المناخ والبيئة: تشجع المشاريع على التخلص السليم بيئياً من النفايات. فهي تدعم تخفيف الغازات الدفيئة من خلال الحد من هدر الأغذية والحد من النفايات، وتحويل النفايات العضوية، واعتماد تكنولوجيات التخلص التي تستحوذ على الغاز الحيوي

وغاز المكب. كما تدعم مشاريع النفايات الحد من التخلص من النفايات في المجاري المائية وحماية البنية التحتية ضد الفيضانات.

- الصحة والسلامة: تحسين الصحة العامة وموارد الرزق من خلال الحد من الحرق المفتوح، وتخفيف الآفات وانتشار الأمراض، ومنع الجريمة والعنف.

المصادر

1. “The Sharing Economy: Consumer Intelligence Series,” PwC, 2015 (http://www. pwc. com/us/en/technology/publications/assets/pwcconsumer-intelligence-series-the-sharing-economy. pdf).
2. “Youth in GCC countries: Meeting the challenge,” Strategy&, 2015 (originally published 2011 http://www. ideationcenter. com/media/file/Youthin-GCC-countries. pdf).
3. “Careem Closes First Tranche in $500 Million Funding Round Led by Rakuten and Saudi Telecom Company,” Careem, December 19, 2016 (https://www. careem. com/dubai/careem-closes-first-tranche-500-millionfunding-round-led-rakuten-and-saudi-telecom-company).
4. FadiAdra, Karim Aly, Chucrallah Haddad, and Serge Eid, “Safeguarding GCC consumers: How GCC countries can modernize their consumer protection frameworks,” Strategy&, 2017 (https://www. strategyand. pwc. com/reports/safeguarding-gcc-consumers)
5. The Ellen MacArthur Foundation, ‘Towards the Circular Economy Vol. 1: An Economic and Business Rationale for an Accelerated Transition’ (The Ellen MacArthur Foundation, January 25, 2012), 7, http://www. ellenmacarthurfoundation. org/assets/downloads/publications/EllenMacArthur-Foundation-Towards-the-Circular-Economy-vol. 1. pdf.
6. Ton Bastein et al. , ‘KansenVoor de CirculaireEconomie in Nederland’ (TNO, June 11, 2013), 47, https://www. rijksoverheid. nl/binaries/rijksoverheid/documenten/rapporten/2013/06/20/tno-rapport-kansen-voor-de-circulaire-economie-in-nederland/tno-rapport-kansen-voor-decirculaire-economie-in-nederland. pdf
7. Behrendt, S. , & Behr, F. (2000). Oko-Rent imBereichHeimwerkenBaueigenleistungen und Gartenpflege. (WerkstattBericht No. 41). Berlin, Germany: InstitutfürZunftsstudien und Technologiebewertung (IZT). BMBF. (1998).
8. BMBF-Verbundprojekt “Oko-effizienteDienstleistungenalsstrat-egischerWettbewerbesfaktorzurEntwicklungeinernachhaltigerWirtschaft”. Endbericht. Wuppertal: Wuppertal Institut.
9. Roxas, M. C. M. (2016, June). The sharing economy in the global south and sustainability transitions (Masters Thesis). Lund University IIIEE, Sweden.